علينا جميعاً التسليم بالرأي والرأي الآخر

متابعات

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

ولا نبالغ حين نقول إن المجتمع اليمني شهد منذ ظهور الدولتين الشطريتين نوعاً من الإستقطابات الآيديولوجية المحمومة ، ما أدى إلى كبح تطور العملية الثورية المعاصرة التي مرت بمخاض عسير وغير طبيعي، نتجت عنه تشوهات واختلالات في الوعي السياسي لأقسام واسعة من الناس بسبب الاستقطابات الآيديولوجية التي اشتركت – برغم تنافرها – في موضوعة واحدة ترى بأن الوحدة اليمنية لا يمكن تحقيقها بين نظامين متمايزين بدون اسقاط أحدهما وتعميم النموذج الآخر !

الحقت تلك الاستقطابات اضراراً كبيرة بمسار العملية الثورية المعاصرة في اليمن ، حيث انتعشت النزعات المعادية الديمقراطية والحداثة تحت تأثير البنى التقليدية الداخلية والتدخلات الخارجية ، وشكلت الدعوة الى الأصولية السلفية بيئة مثالية لمعاداة للديمقراطية والحداثة ، ومصادرة الدور النقدي للعقل ، ومحاصرة منابع التنوع الفكري في المجتمع تحت شعار محاربة الأفكار المستوردة .

في الاتجاه نفسه تم تمزيق أوصال الفكر الاجتماعي الجديد ، وسدت المنابع التي تساعد على إثرائه وتنويعه تحت شعار محاربة الأفكار البرجوازية والرجعية ، وصولاً الى تنميط الوعي الإيديولوجي و تعليب الممارسة السياسية في قوالب جاهزة ، ما أدى الى فرض الوصاية على العقل ومصادرة الحرية والإدعاء بامتلاك الحقيقة واحتكار ميراث الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة ، وإلغاء التعدد والتنوع في الحياة السياسية والفكرية .

هكذا برزت التصورات الرافضة للمغايرة كشرط للوحدة التي تراوحت مفاهيمها الآيديولوجية بين الدولة ذات التوجه الديني والدولة ذات التوجه الاشتراكي ، فيما كان الواقع الإجتماعي بخصائصه الوطنية والتاريخية غائباً وضائعاً بين هذه المفاهيم التي لم تجد مرجعها المعرفي فيه .

نقول ذلك لأن انغلاق هذه المفاهيم على ذاتها أدى إلى دخولها بشكل دائم وثابت في حالة صدام ليس فيما بينها كما يبدو من ظاهر الأحداث التي شهدتها الساحة اليمنية ، بل إلى دخولها بشكل مشترك في صدام موضوعي مع الواقع من جهة ، ومع الميول الموضوعية لتطور الحياة والعالم من جهة أخرى .

ما من شك في أن مفاعيل البنية التقليدية أسهمت بقدر لا يستهان به من آليات الكبح المعيقة للتغيير ، بيد أن أقساماً لا يستهان بها من النخب الجديدة وقعت في مستنقع النزاعات الذاتية التي جعلت من السلطة هدفاً لها ، حيث سعت إلى البحث عن صيغ جاهزة للتنمية الشطرية المنغلقة وغير المتكاملة ، ثم عملت على تحصين تلك الصيغ بسياج كثيف من آليات الدولة التقليدية التي جرى بناؤها وتنميطها عن طريق الاستعانة بخبرات بعض الدول التي تعرضت للتشطير بفعل نتائج الحرب العالمية الثانية وأجواء الحرب الباردة التي تلتها .

استغرقت الدولتان الشطريتان زمناً ليس هيناً في إعادة انتاج مكوناتهما الموروثة عن العهود السابقة لتطور العملية الثورية المعاصرة التي جاءت كنفي تاريخي ومعرفي لتلك العهود وثورة على مخلفاتهما .. وبتأثير تراكم ذلك الاستغراق المنغلق على الذات الشطرية برزت هوة سحيقة بين الدولتين كأجهزة ومنظومات من جهة ، وبين المجتمع بوصفه كياناً بشرياً ينمو ويتجدد في سياق عملية ثورية تاريخية من جهة أخرى ، الأمر الذي أدى إلى عجز كل من الدولتين الشطريتين عن تلبية وتجديد احتياجات المجتمع اليمني.

ولئن كانت انجازات علم الاجتماع المعاصر ترى في أن قيام كيان معين لابد وأن يخلق قوى تتلاءم معه ، ويخلق تبعاً لذلك تأقلماً إيديولوجياً محدوداً بفعل قوة العادة التي تجعل الجيل الناشئ في ظل المناخ الخاص للآيديولوجيا متسماً بروح الانتساب إلى ذلك الكيان الذي نشأ فيه ، ومنضبطاً في توجيه سلوكه اليومي للتعامل مع منظوماته وأجهزته ، فإن تناقض الكيانين الشطريين قبل الوحدة مع اتجاه تطور العملية الثورية المعاصرة للشعب اليمني فرض عليهما السير في اتجاهين : موضعي ومطلق .. الإيمان بضرورة الوحدة من جهة ، وتكريس التشطير بصيغ آيديولوجية من جهة أخرى .. وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على مأزق وتخلف الجهاز المفاهيمي للآيديولوجيا التي استمد منها كل كيان - على حدة - شرعية تبرير وجوده ، وافتعال العوائق لتأجيل الدمج الموضوعي للكيانين الشطريين في دولة وطنية واحدة .

لا ريب في أن كلاً من الكيانين الشطريين السابقين برر لنفسه التمسك بعملية الاستغراق في تكريس وتجديد الدولة الشطرية انطلاقاً من الوهم بموضوعية الكيان النموذج الذي سيفرض نفسه بصورة امتداد أو إلحاق عن طريق افضليته ، ولذلك وصلت المحصلة النهائية لحالة الاستغراق في تنمية وتطبيع التشطير إلى مأزقها الموضوعي بحكم لا تاريخية ولا موضوعية تلك الحالة ، لأن الدولة الشطرية استنفذت قدرتها على معالجة أوزار ومخلفات الماضي وإرثه الثقيل ، وباتت عاجزة عن مواكبة الميول الجديدة لتطور العالم المعاصر .

مأزق الدولة أم مأزق الفكر السياسي

استند الخطاب السياسي الوحدوي للدولتين الشطريتين قبل الوحدة إلى ميراث فكري وطني وقومي كان ينظر إلى التشطير من موقف رافض ، ويقوم بتعريفه على أنه من صنع الإستعمار ومخلفات القرون الوسطى ، لكن هذا الخطاب قام بتكريس التشطير وإنتاج جهاز ضخم من المفاهيم الآيديولوجية التي تبرر بقاءه .

وبصرف النظر عن ما كان يميز بنية ذلك الخطاب من رؤى متباينة لدولة الوحدة ، اقترضت وجود وجهتي تطور متمايزتين ، احداها تنادي بالتوجه الإسلامي والأخرى بالتوجه الاشتراكي ، فإن ذلك التباين لم يكن يستند إلى الواقع ، ولم يتجاوز نطاق صراع الإرادات والأوهام الآيديولوجية القابلة للاختبار والتغير في مجتمع يخوض معركة حضارية ضد التخلف والتشطير والبنى التقليدية الموروثة .

ثمة مصادر فكرية مشتركة لصراع تلك الإرادات والأوهام وهي أن الخطاب السياسي الوحدوي للدولتين الشطريتين كان ينتسب إلى الفكر القومي العربي الكلاسيكي الذي كان يربط تحقيق الوحدة العربية بعدد من الشروط ، وبضمنها وحدة أداة الثورة العربية ، وضرورة قيام قوة ثورية إقليمية تتكون من قطر عربي أو أكثر ، وتضطلع بدور مركز الاشعاع والجذب ، وتلعب دور " القاعدة " التي ينطلق منها التغيير الوحدوي الريادي (٤).

وقد تم تحوير المفاهيم المكتسبة من الخطاب القومي العربي الكلاسيكي بعد إكسابها صياغات آيديولوجية جديدة ، وبعد تنميطها في نطاق محلي قطري بل وشطري ، الأمر الذي أدى إلى حدوث تعديل في مضمون الخطاب السياسي الوحدوي بعد ظهور الدولتين الشطريتين في اليمن أواخر الستينات .. وكانت نتيجة ذلك التحوير وصول عملية الإستقطابات الآيديولوجية الصارمة إلى مأزقها ، وتفاقم تناقضات الخطاب السياسي الوحدوي للدولتين الشطريتين ، وتكريس التشطير على المستوى الوطني ، وهو المأزق نفسه الذي وصل إليه الخطاب القومي الكلاسيكي .

وهنا يتطلب الأمر نقد الوعي الآيديولوجي الذي ساد في حقبة التشطير ، وكرّس طائفة من المفاهيم التي خلطت بين عملية التوحيد الوطني كضرورة في سياق مشروع التغيير الذي دشنته الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر – ١٤ أكتوبر) ، وبين فرضيات الانتقال بهذه العملية إلى الوجهة الإشتراكية أو الوجهة الرأسمالية او تحويلها إلى " قاعدة " لاستعادة دولة الخلافة الاسلامية وفق تصورات نظرية مبسطة لا تمتلك مرجعاً معرفياً لها في الواقع اليمني والسياق التاريخي العالمي.

آليات الأمن الذاتي

تميزت السنوات الأولى للوضع الناشئ والقائم على أساس دولتين شطريتين في اليمن أواخر الستينيات ، بحرص كل منهما على تجميع آليات الأمن الذاتي ، وما رافق ذلك من ميول لتكوين وعي سياسي تبريري يكرس التشطير من جهة ، ويرفع خطاباً وحدوياً ضده من جهة أخرى ، ولم تخل تلك الفترة من الصدامات المباشرة وغير المباشرة على مستوى الشطرين ، بالإضافة إلى الصدامات الداخلية داخل كل شطر في مجرى الصراع الداخلي على السلطة .

عندما استقرت الأوضاع للدولتين الشطريتين ، اتجه كل منهما لإنجاز مهمات التنمية الاقتصادية والإجتماعية محكوماً بدور وظيفي للدولة ذي تقاليد ضاربة الجذور في أعماق التاريخ ، على النحو الذي أكسب الدولة الشطرية سمات رعوية شرقية .

بوسع التحليل الموضوعي لمسار التنمية في كل من الشطرين تسليط الضوء على تناقضات التنمية الشطرية وبالتالي تناقضات الخطاب السياسي الوحدوي في حقبة التشطير يعود مرجعها إلى ذلك الكم من الأعمال النظرية المشوهة التي تظاهرت بتصوير تلك التناقضات وكأنها انعكاس لاتجاهين متوازيين على صعيد مفاهيم التطور الاقتصادي والاجتماعي .

وكان طبيعياً أن يترتب على كل ذلك بروز ظاهرة التخندق خلف متاريس تلك المفاهيم عند بحث إشكاليات ومصاعب تحقيق الوحدة اليمنية آنذاك، وذلك من خلال تبرير التشطير آيديولوجياً (٥)، دون أن يكون الوعي الآيديولوجي السائد في الشطرين قد أستقر على مفاهيم معرفية ناضجة ، ناهيك عن كون المرجعية الخارجية لذلك الوعي – بصرف النظر عن تناقض مفاهيمه بين شطر وآخر – لم تكن قد وصلت الى إستنتاجات وتعميمات حاسمة ، على نحو ما حدث في النصف الثاني من الثمانينات حين بدأ الجهاز المفاهيمي لكل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد السياسي يتأزم ويتحلل بسبب تصادمه مع الميول الموضوعية لتطور التاريخ العالمي سواء على مستوى الفكر الاشتراكي أو الفكر الليبرالي المعاصرين .

والثابت أن الدولتين الشطريتين اتجهتا نحو التنمية لتخفيف ضغط التجزئة على أمنهما الذاتي ، ساعدتهما في ذلك حاجة موضوعية هي جزء من وظائفهما في إطار مفاعيل مشروع التغيير الذي دشنته الثورة اليمنية ، بصرف النظر عن نوع الإرادة السياسية والتصورات الآيديولوجية التي حاولت كل من الدولتين الشطريتن توجيه التنمية على ضوئها .

كان البحث عن رؤى وأنماط متباينة للتنمية بهدف تبرير التشطير وتأسيسه على وجهتين متمايزتين لكل من الدولتين الشطريتين ، يبدو في بادئ الأمر وكأنه امر سهل ، بيد أنه كان ينطوي على تعسف لمبادئ علم الاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان المتخلفة ، وقد تم ذلك التعسف بوضوح عن طريق الإستعانة بنظريات جاهزة - لم تكتمل بعد - عن التنمية والتطور الإنتقالي .

بالنسبة للشطر الشمالي انحصر التوجه نحو التنمية في أوائل السبعينات - وبدوافع سياسية بحتة - في أُطر آليات السوق وتسخير جزء من وظائف الدولة لإعادة إنتاج البنى التقليدية لما قبل الدولة ، الى جانب تنمية القطاع الخاص وتقديم مختلف أشكال الدعم والحماية له .. وفيما بعد تبلورت الحاجة إلى تنويع أشكال الملكية وأنماط الاقتصاد ، وتوجيه التدخل الحكومي لضبط أسعار المواد الأولية ودعم أسعار المواد الغذائية وإطلاق ميكانزمات التعاون الأهلي .

كان كل ذلك يتم إنطلاقاً من فرضيات ترى بأن التنمية ممكنة إذا توافر لها قدر معين من الطاقة الاستثمارية والعمالة والإدارة والمشاركة في شؤون الحكم ، مع تجاهل تام لأهمية تقويم حجم السوق الداخلية ، ومعايير الفواعل الاقتصادية الخارجية في منطقة تشكو من تبعية طرفية مطلقة ، بالإضافة إلى إغفال معايير توافر الموارد الطبيعية للاقتصاد الوطني والموارد الذاتية لتكوينه الرأسمالي .. وجميع هذه العوامل قادت التنمية في الدولة الشطرية بشمال الوطن إلى مأزق حاد، ووصلت ذروتها بعد تراجع تحويلات المغتربين على اثر انخفاض اسعار النفط في منتصف الثمانينات.

أما على صعيد الشطر الجنوبي فقد سارت التنمية انطلاقاً من منظور ساذج للصراع الطبقي ، جرى بموجبه استبعاد قوى سياسية واجتماعية انطلاقاً من الأوهام التي تؤكد على ضرورة " التقليص التدريجي للعوامل المولدة للعلاقات الرأسمالية على طريق تصفيتها نهائياً (٦) .

ولا يحتاج المرء إلى جهد كي يكتشف ان مرجعية ذلك المنظور الساذج تعود إلى الأوهام الآيديولوجية القائلة بـ " حتمية انتقال المجتمعات المتخلفة إلى الاشتراكية مباشرة بواسطة الدعم الخارجي للبروليتاريا الظافرة ، ودون الحاجة للمرور بمرحلة الرأسمالية " (٧) .

يمكن القول أن المصدر الأبرز للمأزق الذي أصاب الدولة الشطرية في الجنوب أواخر الثمانينات ، يتمثل في تعريف التخلف بصورة غير واقعية انطلاقاً من ذلك المنظور ... وكان ذلك التعريف يقدم نفسه من خلال برنامج الحزب الاشتراكي كمشروع وطني للتغيير شمالاً وجنوباً ، متجاهلاً بعض السمات الجوهرية للتخلف في بلادنا .

فالصناعة لم تكن موجودة تقريباً ،فيما كانت بنيتها متشابهة في الشطرين بإستثناء صناعة تكرير النفط في الجنوب وصناعة الأسمنت في الشمال .. أما الطبقة العاملة في الشطرين فقد توزعت بين صناعات الملح وكبس القطن والورش ومحطات الكهرباء والمياه والطواحين ومدابغ الجلود والحرف اليدوية وخدمات النقل والبناء بالإضافة إلى صناعة إحلال الوارد ، فيما كانت معايير العلاقة بين العمل ورأس المال تعكس الحجم البسيط والمتخلف للعمليات التي تديرها هذه العلاقة .

وكما هو معروف فقد رُفعت بعد استقلال الشطر الجنوبي شعارات غير واقعية طالبت بحسم العلاقة بين العمل ورأس المال من خلال التأميمات والمصادرات والإنتفاضات ، بالإضافة إلى اتخاذ سياسات استهدفت استبعاد أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي والفئات الاجتماعية الوسطى من النشاط الاقتصادي .. كما أتخذت أيضاً إجراءات أستهدفت تصفية الشرائح التجارية التي نشطت في مجال الاستيراد .

أتضح فيما بعد أن تلك الإجراءات لم تمس سوى شكل النشاط الاستيرادي ، أما محتواه " الكمبرادوري " فقد بقي ثابتاً ، بل أنه توسع على يد قطاع الدولة الذي احتكر لمؤسساته التجارية والتسويقية ذلك النشاط الذي ازدادت رقعته وعملياته ، بالتزامن الوثيق مع تدهور العديد من الفعاليات الاقتصادية المحلية ، نتيجة لتعطيل واستبعاد قوى اجتماعية واسعة كانت تسهم بقسط هام في التداول السلعي من خلال مساهمتها في الإنتاج المحلي .

وبالنسبة للأرياف فقد أدت المصادرات والاجراءات التي عطلت قوانين السوق، ومنعت المزارعين من تملك الأراضي الزراعية، إلى إعادة إنتاج البنى المتخلفة للزراعة التقليدية ذات الكلفة العالية في العمل والعائد المحدود للأجر ، مما زاد في إفقار واستغلال الفلاحين ، وأدى في نهاية المطاف إلى إفلاس الشعارات الاشتراكية ، التي كانت تنسب التخلف والفقر إلى " الاستغلال الطبقي " الذي يمارسه ملاك الأراضي ضد الفلاحين .

البقاع الرمادية

ربما كان ما تقدم جزءاً بسيطاً من الخطوط والظلال المتداخلة في البقاع الرمادية لصورة التشطير .. وربما كانت تلك البقاع الرمادية تدل بوضوح على أن ثمة محركاً مشتركاً للاتجاهين اليميني واليساري في ايديولوجيا التشطير ، وهو الجهل بالواقع اليمني والعجز عن معرفة المحددات الداخلية والخارجية التي تحرك مفاعيله ، فيما كان كل من الاتجاهين يتحرك – ايضاً – نحو هدف واحد هو المجهول .. بمعنى أن الاتجاه اليميني في ايديولوجيا التشطير كان يشترك مع الاتجاه اليساري في الجهل بالواقع ويهرب معه إلى المجهول !!

في هذا السياق شهدت السبعينات إستقطابات داخلية حادة وصلت ذروتها باندلاع حرب مباشرة عام ١٩٧٢م ، و حدوث مواجهات مسلحة غير مباشرة عن طريق المعارضات المسلحة.

زاد من حدة تلك الاستقطابات الداخلية تقاطعها مع خط الاستقطابات الدولية والأقليمية خلال الحرب الباردة ، حيث تحول اليمن بشطريه إلى ممر للتطرف ومركز لاستقطاب الجماعات المتطرفة التي استخدمتها القوى الدولية في مرحلة الحرب الباردة لخوض مواجهات بالوكالة ، بدءً بجماعات الجيش الأحمر الياباني وبادر أند ما ينهوف الألمانية، وجماعات أبي نضال ووديع حداد وكارلوس، وغيرها من الجماعات المتطرفة التي كانت تنفذ مهمات مسلحة عابرة الحدود بالوكالة عن الاتحاد السوفيتي و تحت رعاية جهاز المخابرات السوفيتية K . G. B وانتهاء بجماعات التكفير والهجرة والجهاد الاسلامي والجماعة الاسلامية ,والجماعة السلفية للدعوة والقتال و جماعة أنصار السنة، بالإضافة إلى قوافل الجهاد الافغاني الضخمة التي أدارتها المخابرات المركزية الأمريكية , CIA وموّلها صندوق دولي دوّار أنفق على تشغيل تلك الماكنة حوالي٤٥ مليار دولار . (٨) .

صحيح أن ذاكرتنا الجماعية لا تخلو من بقاع سوداء لفصول دامية ، ومأساوية شوهت العمل الوطني الثوري ، وأثقلت سيرته بالآلام والأوجاع والأخطاء .. لكن ذلك كان يحدث فقط عندما ينفصل المجال السياسي للعمل الوطني عن مجاله الثقافي وينقاد لسطوة الأيديولوجيا واوهامها ، فتكون النتيجة مزيداً من الفصل بين السياسة والأخلاق ، ومزيداً من الاغتراب عن الواقع ، ومزيداً من الابتعاد عن نظام القيم الأخلاقي، والسلطة المعرفية لثقافة الحرية .

عودة الوعي

في زمن غير منسي من التاريخ الحديث للتشطير ، وحينما كانت الدولتان الشطريتان تقيمان في اللاوعي ، تولت الأيديولوجيا مهمة مصادرة السياسة وتأميم الوعي في أن واحد .. فأصبح الدور الوظيفي للمجال السياسي تابعاً للأيديولوجيا السائدة في كل من الدولتين اللتين تموضعتا خارج السياق الموضوعي لجغرافيا الوطن الواحد وضمير الانسان الحي .. بمعنى أن الثقافة السياسية فقدت مضمونها الوطني الذي يجعل منها ضميراً حياً للوطن المجزأ ومرآة صافية لوجهه الشرعي الواحد !!

وفي زمن غير منسي– أيضاً – اندلعت حرب فبراير ١٩٧٩م بين الشطرين لتقدم دليلاً إضافياً على عجز ثنائية التشطير والأيديولوجيا عن الخروج من مأزقها الذي يتمثّل بدوره في العجز عن إيجاد حل سحري يمنع وقوع الحروب الشطرية والأزمات الدورية ، ويحافظ على التجزئة الكيانية في آن واحد.

ومما له دلالة عميقة أن تكون حرب فبراير ١٩٧٩م آخر المحطات الخطرة لتلك الثنائية ، حيث انتهت تلك الحرب بتحولات نوعية في مجرى العلاقات بين الدولتين الشطريتين من جهة ، وكذلك في مجرى العلاقة بين الممارسة السياسية والثقافة السياسية من جهة أخرى .

أسهمت سياسة الرئيس علي عبد الله صالح – منذ وصوله إلى الحكم في يوليو ١٩٧٨ في إعادة تشغيل مفاعيل العمل الوطني بهدي أهداف الثورة اليمنية ، التي اعاد الاعتبار لتاريخها وجدد زخمها من خلال إطفاء بؤر الحروب الأهلية وطي صفحات الصراعات الداخلية ، والحرص على الانفتاح والتسامح والقبول بالآخر ، والبحث عن القواسم المشتركة والسعي لتغليب قيم الحوار على ما عداها من القيم السائدة ، الأمر الذي أفسح الطريق لتأسيس ثقافة سياسية مستقلة عن هيمنة الأيديولوجيا وسلطتها .

وبقدر ما أسهمت توجهات حقبة الرئيس علي عبد الله صالح في تأسيس ثقافة سياسية جديدة ، بقدر ما أصبحت هذه الثقافة عنصراً فاعلاً في بنية الثقافة الوطنية التي نهضت لتخليص سؤال الوحدة من سلطة الآيديولوجيا ، فقد تميزت هذه الحقبة بإصرار الرئيس علي عبد الله صالح المتواصل على ممارسة تعب البحث عن اجوبة جديدة على الأسئلة التي تطرحها الحياة المعاصرة بكل متغيراتها وتناقضاتها ، بعيداً عن الأجوبة الجاهزة والحلول المعلبة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المهمة تبرز على الدوام في الظروف الإستثنائية التي تشهد متغيرات عاصفة ومتسارعة ، وجراحاً غائرة ، وعوامل كبح لا يُمكن تجاوزها بدون التخلص من قوالب التفكير المألوفة ، وطرائق العمل القديمة .

وكما أن الظروف تتغير باستمرار ، فإن الحقيقة تظل نسبية وليست نهائية ، والوصول إلى الحقيقة ليس سهلاً ولا بسيطاً .. ولذلك فإن النخب التي تعتقد أن الحقيقة النهائية في أيديها ، ولا ينبغي التعب من أجل البحث عنها يومياً ، بل يكفي تناولها من الملفات الجاهزة ، أو تقارير الأجهزة أو الكتب القديمة أو الوثائق الحزبية أو الشعارات الشعبوية ، إن النخب التي تعتقد بذلك ، لا شك في أنها تخاطر بفقدان مقدرتها على التجدد والاستمرار ، وتغامر بضياع مستقبلها السياسي وبعدم قدرتها على أن تكون طليعة سياسية في المجتمع .

ولأنه ليس كذلك فإن الرئيس علي عبد الله صالح تصرف طوال تلك الحقبة التي أشرنا إليها ، على نحو أضحى فيه مسكوناً بهموم البحث المستمر عن الحقيقة ، ومحاولة إعادة اكتشاف واقع بحاجة مستمرة إلى المزيد من الكشف .

من نافل القول أن الرئيس صالح دأب على التواصل الحي مع العديد من قادة الشطر الجنوبي والقوى السياسية ورموز المجتمع المدني وممثلي الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد ، وذلك بهدف التشاور والتنسيق والتعرف على وجهات النظر المختلفة ، والتفاعل مع ما يراه ممكناً وضرورياً من الرؤى والتصورات .. وقد جسد الرئيس بهذا السلوك التزاماً غير مسبوق بقواعد الممارسة الديمقراطية تجاه المجتمع ، حيث لا فرق بين مؤيديه ومعارضيه وخصومه ، بمن فيهم أولئك الذين قاوموه بالسلاح منذ وصوله إلى الحكم عام ١٩٧٨ م .

بهذا السلوك أسهم الرئيس علي عبد الله صالح بقسطه في تأسيس ثقافة سياسية جديدة ، يستحيل بدونها معافاة جراح الصراع السياسي السابقة ، وصياغة مشروع وطني للتغيير يجسد روح وأهداف الثورة اليمنية ، ويتجاوز رواسب المشاريع القديمة التي تميزت بالإفراط في افتراض تمثيل الحقيقة ، والاستغراق في إحتراز ثقافة الإلغاء والإقصاء التي كانت على الدوام نقيضاً للحرية وصنواً للاستبداد وعدواً للمعرفة ، بعد أن أفرطت في فرض وصايتها على العقل والحقيقة من خلال إضفاء القداسة على الآيديولوجيا السياسية بمختلف طبعاتها وتلاوينها الدينية والطبقية والقومية على حد سواء .

ما من شك في أن التيارات السياسية والفكرية في اليمن تكاد أن تكون إمتداداً لتيارات مماثلة لها في الساحة العربية التي شهدت تجارب مأزومة ومشوهة ، افرزتها المشاريع القديمة بعد أن طبقت على الصعيدين النظري والعملي أفكاراً وشعارات قومية واشتراكية وإسلامية .

والحال إن المشاريع القديمة التي نقصدها كانت قد وصلت إلى سد الحكم في بعض البلدان العربية أن لم نقل معظمها بوسائل الاستقواء بالقوى الأجنبية أو الإنقلابات العسكرية ثم خسرت في نهاية المطاف وهجها وبريقها.

لم تتوقف الآثار السلبية لتلك التجارب الخاسرة على إضعاف حيوية المجتمع العربي وتهميش قواه الحية ، بل امتدت لتصيب بدائها العضال مختلف النخب الحاكمة في تلك البلدان التي نكبت بتجارب شمولية فاشلة ، وعجزت عن تقديم نموذج قابل للاستمرار والتجديد ، وانتهت إلى إفلاس سياسي وفكري وثقافي تكونت على تربته الهشة أزمات وانهيارات مدوية ، مقابل بروز مخاطر وتحديات عديدة ، لا يمكن مواجهتها بدون إمتلاك مشروع جديد للتغيير يقوم بالدرجة الأولى على قاعدة تحرير السياسة من ثقافة الاستبداد والإلغاء والإدعاء باحتكار الحقيقة.

وأخيراً بوسعنا القول ان الرئيس علي عبد الله صالح ما كان لينجح في تكليل العقد الأول من فترة حكمه بمبادرته الوحدوية التاريخية " التي عرضها على قيادة الشطر الجنوبي من الوطن في نوفمبر ١٩٨٩ م ، وتدشين عقده الثاني بميلاد الجمهورية اليمنية والتحول نحو الديمقراطية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ ، لولا إدراكه المبكر والواعي لأهمية تخليص السياسة من سلطة الآيديولوجيا ، وتجنيب البلاد مخاطر التحول إلى ساحة مكشوفة للإستقطابات الدولية والأقليميه .

> الرئيس علي عبد الله صالح ما كان لينجح في تكليل العقد الأول من فترة حكمه بمبادرته الوحدوية التاريخية التي عرضها على قيادة الشطر الجنوبي من الوطن في نوفمبر ١٩٨٩م، وتدشين عقده الثاني بميلاد الجمهورية اليمنية والتحول نحو الديمقراطية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، لولا إدراكه المبكر والواعي لأهمية تخليص السياسة من سلطة الآيديولوجيا ، وتجنيب البلاد مخاطر التحول إلى ساحة مكشوفة للاستقطابات الدولية والإقليمية .

> تميزت السنوات الأولى للوضع الناشئ والقائم على أساس دولتين شطريتين في اليمن أواخر الستينيات ، بحرص كل منهما على تجميع آليات الأمن الذاتي ، وما رافق ذلك من ميول لتكوين وعي سياسي تبريري يكرس التشطير من جهة ، ويرفع خطاباً وحدوياً ضده من جهة أخرى ، ولم تخل تلك الفترة من الصدامات المباشرة وغير المباشرة على مستوى الشطرين ، بالإضافة إلى الصدامات الداخلية داخل كل شطر في مجرى الصراع الداخلي على السلطة .

الهوامش :

١ – د . محمد عبد الملك المتوكل: – " الهوية وأزمات اليمن السياسية " مجلة " المسار" – العدد الرابع ٢٠٠١ – مركز التراث والبحوث اليمني .

٢ – د . محمد علي الشهاري : " طريق الثورة اليمنية والوحدة اليمنية " دار الفارابي – ١٩٨١– بيروت .

٣ – محمد أحمد العفيف : " سنوات مجيدة من عمر الثورة " ١٩٨٨ (مكان الإصدار غير معروف).

٤ – انظر نديم البيطار " من التجربة إلى الوحدة " وفي هذا الكتاب يمكن مراجعة بعض النصوص التي تؤكد هذا المفهوم استناداً إلى مراجع أصلية من أدبيات ووثائق حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب.

٥ – يدخل في هذا الإتجاه اعتراض التيار الأخواني في الشطر الشمالي من اليمن على اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ م ، ومشروع دستور دولة الوحدة وكان هذا الاعتراض محكوماً بتصور ايديولوجي يرى أن الوحدة بين دولة الاسلام ودولة الكفر غير جائزة ، بحسب ما جاء على لسان الشيخ عبد المجيد الزنداني في اشرطته ومحاضراته التي عارض بها اتفاق ٣٠ نوفمبر الوحدوي ١٩٨٩م ، ومشروع دستور دولة الوحدة .

٦ – تضمن برنامج الحزب الاشتراكي اليمني لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، هذا المفهوم في مؤتمره الأول عام ١٩٧٨ ، كما أكدت " ورقة العمل " التي تقدم بها الرئيس الأسبق علي ناصر محمد على ضرورة التمسك بهذا النهج ، وقد أقر المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي ورقة العمل التي قدمها علي ناصر محمد باسمه في اكتوبر عام ١٩٨٥ م .

٧ – صاغ لينين هذا المفهوم في ظروف تاريخية محددة ، وذات صلة بخصائص جمهورية منغولياً وجمهوريات آسيا الوسطى التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية الروسية قبل الثورة البلشفية ١٩١٧ م ,التي افترضت نظرياً وصول البروليتاريا الروسية إلى السلطة .

وكان هذا المفهوم قد تعرض للتسطيح على يد الستالينية التي أعادت صياغته ، وقدمت من خلال إعادة الصياغة تصوراً مبسطاً للانتقال إلى الاشتراكية ، على الصعيد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ، أتضحت هشاشته ولا معرفيته في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية الدولية مطلع التسعينات .

*** – انظر كتاب " طالبان " للبروفيسور الباكستاني أحمد رشيد ، وكذلك مقالة " واشنطن تؤذن للجهاد في كابول " لمحمد حسنين هيكل – مجلة " وجهات نظر " –فبراير ٢٠٠٢ م .**